السلع العامة والنشاط الحكومي[1]

ترجمة: د. محمد المهدي وفيق السائح

دكتوراه اقتصاد ومصارف إسلامية - جامعة اليرموك - الأردن

الحلقة (٢)

إن مما استقر في أدبيات الاقتصاد أن طبيعة السلع العامة تتحدد وفقًا لخصيصتين اثنتين تميزانها عن السلع الخاصة: **أولاهما**: أنها ليست محلا للتنافس بين أفراد المجتمع، **وثانيهما**: عدم إمكانية استبعاد فئة محددة من الأفراد من استهلاكها، فإن كانت السلعة تتسم بكلا الخصيصتين ولم تتخلف واحدة منهما فإنه يطلق عليها السلع العامة النقية، كالمنظومة الأمنية (الشرطة) والمنظومة الدفاعية (الجيش)، وإن افتقرت السلعة لواحدة من الخصيصتين في ظرف معين، فإنه يطلق عليها السلع شبه العامة، كالحدائق العامة، فهي سلعة تتوافر فيها الخصيصتان، إلا أنه في ظرف معين وهو الازدحام عليها في وقت معين، يقلل من فرصة الآخرين من الانتفاع بها، أو أنه قد تفرض رسوم معينة على الانتفاع بالسلعة -كما هو الشأن في البحيرات والمحميات- مما يمكّن الهيئة الإدارية من استبعاد من لا يدفع قيمة الرسوم من دخولها.

المنافع والتكاليف (Benefits and Costs)

وعلى افتراض أننا تجاوزنا الاختلاف، واتفقنا على أنه ينبغي لصناع القرار السياسي تركيز اهتمامهم على السلع العامة التي تواجه طلبا كبيرا من قبل الأفراد المتصفين بالعقلانية والمعرفة، فإن مما يجدر تناوله بالبحث والدراسة: مراعاة مقدار التكاليف والمنافع المتعلقة بتوفير الحكومة للسلع العامة.

Public goods and government action, Dr. Jonathan Anomaly, Politics, Philosophy & Economics, 2015, Vol. 14(2)109–128,: https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1470594X13505414.

يعمل الباحث (Jonathan Anomaly) مديرا مساعدا ومحاضرا في جامعة بنسلفانيا منذ عام (2019)، كما أنه عمل في هيئة التدريس في معهد الأخلاقيات العملية في جامعة كاليفورنيا في الفترة (2018-2019)، وعمل باحثا في جامعة أريزونا في الفترة (2017-2018) وعضوا في هيئة التدريس الأساسي في برنامج (Duke/UNC PPE) في الفلسفة والسياسة والاقتصاد في الفترة الواقعة بين (2010-2017)، وعمل في جامعة فيرجينيا في الفترة الواقعة بين (2008-2010).

وعلى سبيل المثال، يعد البحث العلمي الأساسي[1] من أهم السلع العامة التي يمكن إنتاجها من قبل الأفراد، ولأن بعض الاكتشافات المتعلقة بالبنية الأساسية للكون لا تحظى بالحصول على تسجيل (براءة الاختراع)، فإن الأسواق قد توفر –نسبيا– مستوى منخفضا من الأبحاث العلمية الأساسية[2]. فكما هو معلوم: إن بعض الأفراد يدرسون العلوم؛ لإشباع شغفهم وفضولهم في هذا الباب (فقد قام (Galileo) و(Einstein) باكتشافات مهمة في أوقات فراغهم، كما أن الشركات الخاصة قد يكون لديها بعض الأسباب؛ لتمويل الأبحاث العلمية الأساسية على أمل الحصول على مكافأة الاستثمار (العائد من التمويل) في نهاية المطاف. إلا أن معظم الشركات يديرها أفراد يعتمد أمانهم المالي وتعتمد رواتبهم على الربحية في الأجل القصير بدلا من اعتمادهم على الأمان المالي (financial health)[3] للشركة التي يعملون فيها في الأجل الطويل، كما أن معظم الأفراد لا يملكون إلا القليل من الوقت؛ لمتابعة القضايا العلمية بعد يوم طويل من العمل، لذلك فإن هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن الأفراد والشركات الربحية ستقوم بتوفير (أو إنتاج) الأبحاث العلمية الأساسية بمستوى أقل من مستوى الإنتاج فيما لو كانوا يعملون في ظل نظام يعتمد التمويل العام لمثل هذا النوع من الأبحاث[4]. وإلى حد ما، فإن المنافع المرجوة من الأبحاث العلمية الأساسية الممولة تمويلا عاما تتجاوز تكلفة توفيرها بكل تأكيد، طالما

---

[1] - تعتبر **الأبحاث العلمية الأساسية** قاعدة انطلاق للمعرفة والعلوم التطبيقية، وتشمل هذه الأبحاث تخصصات علمية مألوفة مثل الكيمياء الحيوية، بالإضافة إلى الدراسات المختبرية على الخلايا، والتجارب الطبية على الحيوانات، ويجرى هذا النوع من الأبحاث بغرض مساعدة الأطباء على فهم أسباب المرض بشكل أفضل، والتعرف على كيفية عمل العلاجات الحالية، وتطوير علاجات جديدة محتملة، ويتم إجراء هذا النوع من الأبحاث في المختبرات **باستخدام أنابيب الاختبار وما شاكلها من أدوات**، ويقابل هذا النوع من الأبحاث: **الأبحاث السريرية**، والتي تشمل **التجارب الطبية على البشر**، بحيث يتم اختيار أشخاص معينين لإجراء اختبار عليهم للتعرف على مدى فعالية العلاجات الجديدة. ينظر:
Röhrig: Bernd and others, **Types of Study in Medical Research**, Part 3 of a Series on Evaluation of Scientific Publications, Dtsch Arztebl Int. 2009, Apr, 106(15), Pages: 262-265.

[2] - ورد توثيق هذه المسألة في **الدراسة الأصلية** ص 125 على النحو التالي:
Stiglitz: J, **Knowledge as a global public good**, In: Inge Kaul (ed.) Global Public Goods, Oxford, UK: Oxford University Press, 1999.

[3] - يقصد **بالأمان المالي**: المستوى المالي الذي ينبغي الوصول إليه، بحيث يؤمن الفرد نفسه في الأجل الطويل بتوفير احتياجاته الأساسية، كما يؤمن نفسه من الوقوع في الضوائق المالية واللجوء إلى عمليات الاستدانة، وحتى يتمكن الفرد من الوصول إلى هذا المستوى فينبغي له أن يسعى لزيادة دخله، وأن يحسن توزيع هذا الدخل، فيجعل جزءا منه للمدخرات، ويبقي جزءا آخر لحالات الطوارئ، ناهيك عن ضرورة اقتصاده في استهلاك السلع. التعريف مستوحى من:
Parker: Sarah and others, **Eight Ways to Measure Financial Health**, Chicago, The Center for Financial Services Innovation, 2016, Pages: 5-12.

[4] - ويظهر في هذه الحالة الاختلاف بشكل واضح للعيان بين السوق والحكومة، وبين الإنتاج العام والإنتاج الخاص، فمعظم البحوث العلمية الأساسية يتم تمويلها من قبل الحكومات، إلا أنه يتم توزيعها على المؤسسات الخاصة والعامة= =والمؤسسات غير الربحية -بما في ذلك الشركات والجامعات- على أساس تنافسي. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص 125).

كان التمويل موجها على نحو كفوء للعلماء المؤهلين للقيام بهذه الدراسات، ولكن ما هو مقدار التمويل اللازم لتوفير مثل هذا النوع من السلع العامة (الأبحاث العلمية الأساسية) من قبل الحكومات؟

يقدم اقتصاديو الرفاهية اقتراحا مفاده: ينبغي على الحكومات أن تسعى إلى توفير مستوى فعال (أو كفوء) من السلع العامة، ويعد معيار الكفاءة معيارا أخلاقيا تبعيا، وستتناوله الدراسة بمزيد من التفصيل في القسم التالي. ومما يجدر التأكيد عليه: إن مطالبة الوكالات الحكومية بإجراء تحليل: التكاليف والمنافع قبل توفير السلع العامة لا يهمنا بحسب معيار الكفاءة في اقتصاديات الرفاهية، أو بحسب أية نظرية أخلاقية تبعية أخرى (consequentialist moral theory)[1]. وبدلا من ذلك: يمكن أن يساعدنا تحليل التكاليف والمنافع في تقييم تدخل سياسي معين، فإن كان لهذا التدخل ما يسوغه، فإنه يتم تسليط الضوء على قيمته وأهميته وجعلهما على المحك، فضلا عن إبراز مستتبعات (أو آثار) الرفاهية على جميع الأطراف ذات الصلة. فتحليل التكاليف والمنافع (على الأقل من حيث المبدأ) يتمكن من مساعدة صناع القرار السياسي على التفكير في القضايا المعقدة، كما أنه يساهم في مساعدة الأفراد على متابعة صناع القرارات السياسية، وكيفية اتخاذ مثل هذا النوع من القرارات.

ولو أخذنا حالة البحث العلمي الأساسي على سبيل المثال، فإننا قد نتساءل: ما هي مقدار الأموال التي يجب إنفاقها حتى نتعرف على كيفية تطور فيروس الانفلونزا؟ وكم هو المبلغ الذي يجب تخصيصه لدراسة التركيب الكيميائي لكوكب المشتري؟ فإن أظهر تحليل التكاليف والمنافع أن دراسة تطور فيروسات الانفلونزا يترتب عليه عوائد أكبر[2] على الاستثمار من دراسة التركيب الكيميائي لكوكب المشتري، فإنه قد يكون لصانعي القرار السياسي سبب في تقديم علم الأحياء الدقيقة على علم الفلك والكواكب من ناحية تمويل الأول دون الأخير. ولكن هذا لا يعني أن تحليل التكاليف والمنافع هو المحدد

---

[1] - يمكن ترجمة (consequentialist moral theory) بالنظرية الأخلاقية التبعية، ويقصد بالتبعية ما يترتب على الفعل ويتبعه من عواقب ونتائج، ويقصد بهذا النوع من النظريات: تلك النظريات التي تحكم على سلوكيات الأفراد بحسب عواقب هذه السلوكيات، فالسلوك الأخلاقي الصحيح هو ذلك السلوك الذي ينتج عنه نتائج جيدة، ويقابل هذا النوع من النظريات: النظريات التي تحكم على سلوك الأفراد من ناحية أخلاقية السلوك من حيث هو سلوك بعيدا عن عواقبه. فمثلا: يتفق معظم الأفراد إن لم يكن كلهم على أن الكذب من الأخلاق المذمومة، إلا أن هذا السلوك قد يحكم عليه بأنه سلوك جيد بحسب نتائجه، كأن يؤدي الكذب إلى إنقاذ حياة شخص معين من القتل. ينظر:

Slote: Michael and Pettit: Philip, **Satisficing Consequentialism**, Proceedings of the Aristotelian Society, Supplementary Volumes, Vol. 58 (1984), Blackwell Publishing on behalf of The Aristotelian Society, 139-140.

[2] - ويراد بالعوائد: تلك التي تتضمن آثار الرفاهية على الأفراد من الأجيال اللاحقة.

الوحيد لتوفير السلع العامة. فهذا التحليل ليس دقيقا، وقد يخفق في إبراز جميع الأمور التي تعكس قيمة (أو أهمية) السلع العامة، مع أنه يساهم في مساعدة صناع القرار السياسي والمنظرين على التفكير واتخاذ القرارات من خلال المفاضلات (trade-offs)[1] ذات الصلة؛ فإذا كانت نتيجة تحليل التكاليف والمنافع: سلبية، بمعنى أن التكاليف أكبر من المنافع، فإن هذا سيمنح الحكومة سببا قويا للاعتقاد بأنه لا ينبغي توفير السلع العامة محل الدراسة، أما إذا كانت نتيجة التحليل: إيجابية، بمعنى أن المنافع أكبر من التكاليف، فإن هذا سيمنح الحكومة سببا لتوفير السلع العامة، ومع ذلك فإن هناك أمرا يجب أخذه بعين الاعتبار وهو: كيف يمكن توزيع تكاليف توفير السلع العامة ومنافعها المرجوة، وهل يوجد بديل خاص للتوفير العام للسلع.

مدى تحقق العدالة في توفير السلع العامة (التكاليف والمنافع) (Fairness)

ينتفع بعض الأفراد بالسلع العامة الممولة من القطاع العام، بينما يتحمل تكلفة توفيرها البعض الآخر، وقد يبدو هذا منصفا (أو مقبولا) في بعض الحالات، فقد يكون من العدالة أن تُنفق الأموال في الفترة الزمنية الحالية؛ للحيلولة دون شلل الأطفال والحد من التلوث[2] على الرغم من أن المنتفعين الأساسيين هم الأفراد في الفترة الزمنية اللاحقة ممن لم يتحملوا أية تكاليف في توفير مثل هذا النوع من السلع العامة[3]. أما في معظم الحالات فإن هذا لن يكون منصفا، كما في حالة تمويل المشاريع التي تهتم بالحيوانات الأليفة من خلال عائدات الضرائب الفيدرالية، فقد يوعز أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي بهذا التمويل في دائرته الانتخابية؛ ليكسب تأييد الناخبين. فلو أن كل عضو من أعضاء الكونجرس فعل مثل ذلك[4]، لكان كلٌ من هؤلاء الأعضاء والناخبين أفضل حالا[5]؛ لأن الناخبين يدفعون جزءا ضئيلا من تكلفة توفير

---

1 - يمكن القول قدر تعلق الأمر بالدراسة: إن المفاضلات هي الترجمة المختارة للتركيب (**trade-offs**) وتعني: المقابلة بين أمرين مرغوبين غير متوافقين (أي: لا يمكن اختيارهما معا) وتفضيل أحدهما على الآخر، كالمقابلة بين أبحاث تطور الفيروسات وأبحاث التركيب الكيميائي لكوكب المشتري، وتفضيل أحدهما على الآخر. ينظر:
Webster's New World College Dictionary, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company, Fifth Edition, 2014. (https://www.yourdictionary.com/trade-off)

2 - وهذا على اعتبار أن من مفردات السلع العامة: المحافظة على صحة أفراد المجتمع والمحافظة على البيئة.

3 - يلاحظ أن المنتفعين بشكل مباشر من مصل شلل الأطفال هم الأطفال أنفسهم، وأن المنتفعين بشكل أكبر من الإجراءات والمشاريع التي تحد من تلوث البيئة هم الأجيال اللاحقة، وكلاهما لم يساهم بأية تكاليف تذكر في توفير السلع العامة.

4 - عبر الباحث في الدراسة الأصلية عن هذا الأمر بقوله: (When each Congressman does this)، ولم يقل (But when all Congressmen do this).

5 - أي: لو أن كل عضو من الكونجرس فكر بنفس الطريقة المذكورة، وأوعز بتمويل سلعة معينة لصالح دائرته انتخابية، بهدف كسب تأييد الناخبين، فإن النتيجة النهائية هي: وضع أفضل على مستوى الدائرة الانتخابية.

السلع العامة ذات الصلة، كما أن عضو الكونجرس (والذي غالبا ما يُدون اسمه على الطريق أو الجسر الذي تم بناءه) سيزداد احتمال إعادة انتخابه. ولكن عندما يفعل ذلك جميع أعضاء الكونجرس دون استثناء[1]، فإنه يمكن القول: إن جميع الناخبين (وإن لم يكن كل أعضاء الكونجرس) سيكونون أسوأ حالا[2]، عموما: يندرج هذا التحليل تحت ما يطلق عليه: نظرية معضلة السجينين (prisoner's dilemma)[3] متعددة اللاعبين (الأطراف)، ومن الواضح أن النتائج الإجمالية في هذا الصدد لن تكون منصفة[4].

يعتبر موضوع "العدالة التوزيعية" من المواضيع المثيرة للجدل، ومع ذلك فإن هذه الدراسة لن تدافع عن أي اتجاه فكري معين بهذا الصدد. ولكن مما يجدر ذكره: ينبغي لصانعي القرار السياسي أن يأخذوا بعض المبادئ التوزيعية الواضحة بعين الاعتبار قبل أن تتخذ الجهات المختصة في الدولة أي قرار لتوفير السلع العامة. فوفقا لمبدأ باريتو (Pareto)، فإنه ينبغي توفير السلع العامة طالما أن بعض الأفراد سيكونون أفضل حالا، ولكن دون ترك الآخرين في وضع أكثر سوءا. فإذا كانت نقطة الانطلاق تتسم بالعدالة، فإن

---

1 - عبر الباحث عن هذا الأمر بقوله: (But when all Congressmen do this)، ولم يقل (When each Congressman does this).

2 - أي: لو أن كل أعضاء الكونجرس دون استثناء أوعزوا بتمويل سلع وخدمات معينة تخدم دوائرهم الانتخابية على حساب تمويل السلع والخدمات التي تخدم جميع مرافق الولاية، فإن النتيجة النهائية هي: وضع أسوأ على المستوى العام.

3 - من الأمثلة المجازية المنقولة من أدبيات القضاء إلى أدبيات الاقتصاد ما يطلق عليه: معضلة السجينين، وتبين هذه النظرية أن نقص المعلومات مما يعيق التعاون بين اثنين من السجناء، وتتلخص: بأن السجينين لا يتمكنان من عقد اتفاق فيما بينهما ليدافعوا عن أنفسهم، لتواجد كل منهما في زنزانة منفصلة، وأن كلا السجينين سيحاول أن يقدم أفضل رد على التهمة الموجهة إليه، فإما أن يعترف بالجريمة وإما أن ينكرها، فإن أنكر كلا السجينين الجريمة عوقب كل منهما بالسجن لمدة عام، وإن اعترف كل منهما بالجريمة عوقبا بالسجن لمدة ثلاثة أعوام، وإن أنكر أحدهما واعترف الآخر، عوقب الأول بالسجن لمدة خمسة أعوام، ونال الآخر البراءة، وخلاصة الأمر: إن اتفاقهما معا يخفف العقوبة عليهما ـأو على أحدهما على الأقل، وأن عدم الاتفاق بينهما يعني تشديد العقوبة (الكلفة بتعبير اقتصادي) عليهما أو على أحدهما. وما تريد أن تشير إليه النظرية قدر تعلق الأمر بالسلع العامة أن التعاون بين أفراد المجتمع، بأن يساهم كل منهم بتمويلها من خلال الضريبة التوزيعية مثلا، أدعى إلى تحقيق مصلحة المجتمع كاملا، وتخفيف كلفة تمويلها على الأفراد، بينما انعدام التعاون بينهم بتهرب البعض من دفع الضرائب إنما يعني تحمل الآخرين لهذه الضرائب وارتفاع الكلفة عليهم. ينظر:
Kaul, Grunberg and Stern:, **Defining Global Public Goods**, Page: 3, in Preference: **Global Public Goods**, International Cooperation in the 21ST Century, Page: 4.

4 - يمكن القول قدر تعلق نظرية معضلة السجينين بعدم تحقق الإنصاف في المثال المذكور: أن يسعى عضو الكونجرس لتحقيق مصلحة الناخبين في دائرة انتخابية معينة، بأن يتخذ كامل الإجراءات لتمويل خدمات معينة لهم -من خلال عائدات ضريبية يتم تحصيلها من كل أفراد المجتمع- على حساب دوائر أخرى، فإن المحصلة النهائية هي: وضع أسوأ على المستوى العام، وكأن السعي لتحقيق مصلحة دائرة انتخابية معينة على حساب دوائر أخرى يتضارب مع فكرة التعاون التي تشير إليها نظرية معضلة السجينين. بعبارة أخرى: ترتفع التكلفة على بعض الدوائر الانتخابية بتحصيل الضرائب من أفرادها، بينما يحصد الانتفاع من السلع التي يتم توفيرها بإيعاز من عضو كونجرس معين البعضُ الآخر في دائرة ذلك العضو، وبالتالي: فإن المحصلة النهائية: سيكون الوضع العام أسوأ حالا؛ لأن السلعة التي تم تمويلها بعائدات الضريبة المقتطعة من كل أفراد الولاية لا تخدم إلا عددا محصورا وهم الأفراد القاطنون في الدائرة الانتخابية.

تحسينات باريتو تعد من الخطوات التوزيعية الأقل إثارة للجدل، حتى لو تطلب ذلك إجبار الحكومة على الإنتاج. تخيل لو كان الأمر معاكسا، بحيث إن الجميع يعتبرون التوزيع الحالي للموارد توزيعا عادلا، وأن هناك برنامجا مقترحا للحد من التلوث سيكلف كل فرد ما يعادل خمسة دولارات أمريكية من الموارد، وأن كل فرد سينتفع بما لا يقل عن خمسة دولارات أمريكية. فهذه الخطوة قد تبدو عادلة وذات منفعة متبادلة (منفعة للطرفين). إلا أن المشكلة بهذا الصدد تكمن في ضعف السياسات التي تجعل من بعض الأفراد أفضل حالا دون أن تترك الأخرين في أسوأ حال.

يبدو أن مبدأ باريتو مقيد للغاية: فهذا المبدأ يحول دون إجراء أي تغيير في السياسة، حيث أنه من المرجح أن يكون هناك فرد واحد على الأقل غير راض عن أية سياسة جديدة. وإحدى إجابات المؤيدين للفكر الباريتي هو (ضرورة) الانتقال من تقييم سياسات محددة إلى تقييم الصياغة الدستورية. وتقوم هذه الفكرة على أنه: إذا كان يشترط موافقة كل شخص على أية سياسة معينة، أو الموافقة على جعله أفضل حالا من خلال سياسة معينة، فإنه لن يحدث أي تغيير في السياسة على الإطلاق. إلا أن القواعد الدستورية المصاغة بعناية بالغة، بهدف الوصول إلى سياسة معينة، فإنها يمكن أن تؤدي إلى تحسينات باريتو بالمعنى السابق ذكره. فمع أن جميع الأفراد لن يكونوا راضين عن سياسة معينة، إلا أن الجميع يتوقعون حالا أفضل في ظل السياسات التي تنبثق من اتخاذ قرار محدد في الدستور. فمن هذه الأمثلة التي تندرج تحت القواعد الدستورية: فرض الضرائب على الأفراد –إلى أقصى حد ممكن– على نحو يتناسب مع المنفعة التي يحصلون عليها من أية سلعة عامة، فهذا مما يقلل من استخدام الضرائب كوسيلة لإعادة التوزيع، ويتطلب أن تكون هذه القواعد عامة ومحايدة وقابلة للتطبيق عالميا.

وبقطع النظر عن القواعد العامة التي تقيد إنشاء سياسة (جديدة)، فإن التقييد الباريتي أدى بالعديد من خبراء اقتصاديات الرفاهية والنفعيين (utilitarians)[1] إلى إقرار مبدأ (Kaldor– Hicks)، فوفقا لهذا المبدأ فإنه يتم توفير السلع العامة إلى أقصى حد من المنفعة الصافية الاجتماعية حتى لو أدى ذلك إلى خسارة تلحق ببعض الأفراد. ويترتب على هذا المبدأ أن الذين يحصلون على مكاسب (أو

[1] - النفعيون هم من يتبنى نظرية النفعية، وهي عبارة عن نظرية أخلاقية تحث على السلوكيات الإيجابية التي تعزز السعادة أو المتعة العامة، وتندد بالسلوكيات المسببة للتعاسة أو الأذى. وتهدف الفلسفة النفعية إلى توجيه صناع القرار السياسي إلى اتخاذ قرارات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية تؤدي إلى رفاهية المجتمعات وتحسين مستوى الحياة. ينظر:
Eggleston: Ben, **Act Utilitarianism**, in Preference, **The Cambridge Companion to Utilitarianism**, Cambridge University Press, 2014, Pages: 125-126.

منافع) من سياسة معينة، فإنهم يتمكنون وفقا لهذا المبدأ أن يعوضوا الخاسرين (أو أن يجعلوا حالهم أفضل) . فإن تم تعويض الخاسرين، فإن مبدأ (Kaldor– Hicks) يعتبر أكثر مرونة من مبدأ باريتو . إجمالا : هناك اعتراضات واضحة على المبادئ التي تتيح لصانعي القرار السياسي فرض خسائر على بعض الأفراد بهدف إفادة الآخرين، ومما يجدر التأكيد عليه : لا تهدف هذه الدراسة إلى الدفاع عن أي مبدأ توزيعي .

وبدلا من ذلك، فإن هذه الدراسة تؤكد على أن معظم السلع العامة على أرض الواقع لا ينتفع منها جميع الأفراد، وعلى افتراض ذلك، فإن جميع الأفراد لا ينتفعون منها بنفس القدر من المساواة . وينسحب هذا التأكيد على السلع العامة النقية التي تواجه –تقريبا– طلبا عالميا، فمن هذه السلع : المحافظة على الأسود الإفريقية وإنقاذها من خطر الانقراض، فهناك بعض الأفراد الذين يعتبرون الضرر الحاصل من الاهتمام بالأسود الإفريقية أكبر من المنفعة المتحصلة من الاهتمام بها، فمن هؤلاء بعض أفراد القبائل الذين يتعرضون للالتهام من قبل هذه الأسود، وبعض الأفراد الذين يفضلون الاهتمام بالفيلة والمحافظة عليها أكثر من اهتمامهم بالأسود والمحافظة عليها . فإذا ما كان هذا صحيحا فإنه يجب أن ننظر بعناية إلى إنتاج السلع العامة وتوفيرها في إطار البدائل العامة والخاصة، فهل ينبغي إنتاجها بشكل مطلق؟ ومن سيتحمل التكاليف؟ وكيف ينبغي إنتاجها؟ .

التوفير الخاص والتوفير العام (Public and private provision)

غالبا ما يشكو المتخصصون في نظرية السلع العامة من أن غير المتخصصين لا يفرقون بين السلع العامة والسياسة العامة بشكل دقيق، فهؤلاء يفترضون أن السلع العامة تتوفر في المجتمعات طالما أن وكلاء الحكومات يحاولون توفير كل ما هو ذو منفعة للعامة من الناس (أفراد المجتمع) . وهذا تصور خاطئ يمكن أن نفهمه أو أن نتجاوز عنه، إلا أن هناك تصورا آخر لا يمكن التجاوز عنه، وهو أن بعض الباحثين ظن أن رواد نظرية السلع العامة يفترضون أن فشل السوق في توفير السلع العامة يستلزم تلقائيا تدخل الحكومات لتوفيرها . فعلى سبيل المثال : يوضح (Randall Holcombe) ذلك بالقول : تعتبر نظرية السلع العامة جزءا من الدعاية الحكومية، والتي يتم بثها على أفراد المجتمع؛ لتعزيز شرعية الحكومة . . . فالأفراد الذين يعتقدون بالنظرية يؤيدون بشدة تدخل الدولة في الاقتصاد، ويرون أن الإنتاج الحكومي نشاط مشروع للدولة .

فهذا خطأ في التصور، وادعاء تجريبي مشكوك فيه. حيث أنه لم يفترض أحد من الاقتصاديين الأكاديميين الأوائل ممن قعدوا لنظرية السلع العامة – لم يفترضوا – أن فشل الأسواق في توفير السلع العامة يستلزم دائما التدخل الحكومي.

والواقع أن الاقتصادي (Pigou) –وهو من الشخصيات الاقتصادية البارزة في هذه الرؤية– يحذر من افتراض: يجب على الحكومات أن تقوم بتصحيح فشل السوق من خلال فرض الضرائب على الآثار الخارجية السلبية، ودعم السلع العامة وتوفيرها– بقوله:

المقارنة بين واقع الحال والمثل العليا غير كافية وبعيدة عن الدقة، فالمقارنة بين تنظيم المؤسسات الخاصة الحرة وبين أفضل تنظيم يمكن للاقتصاديين أن يتصوروه في دراساتهم تعتبر مقارنة غير كافية؛ لأنه لا يمكن أن نتوقع من أية سلطة عامة أنها ستحقق، أو أنها ستسعى إلى ذلك التصور المثالي بكل جد وإتقان. فمثل هذا النوع من السلطة قد يعتريها الجهل، أو أنها قد تتعرض للضغط من طائفة معينة، أو أنها قد تقع في مستنقعات الفساد سعيا وراء المصالح الخاصة.

وبالمثل، يقول (Samuelson): لا يمكن أن نتناول مفهوم "السلع العامة" ونشرحه على أساس أنه يجب إنتاج السلع الخاصة من قبل المؤسسة الخاصة، وأنه يجب إنتاج السلع العامة وتوفيرها من قبل الحكومة بشكل مباشر. فبدلا من ذلك فإن (Samuelson) يوضح أنه:

حيثما تتحقق الآثار الخارجية للاستهلاك (التكاليف الاجتماعية من الانتفاع) المرتبطة بالسلع غير الخاصة[1]، فإن ما يمكن التأكيد عليه هو: لا يمكن الاعتماد على مبدأ "عدم التدخل" لتحقيق أفضل النتائج أو للوصول إلى الحالة المثلى. فهناك حالة ظاهرة في الوضوح –إن صح التعبير– (وهي ضرورة) اعتبار الجانب الاجتماعي والاهتمام به والنظر في عواقب الأمور ... إلا أن الصورة الدقيقة التي يجب أن يظهر فيها ذلك الاهتمام هي: أن تعتمد عدة اعتبارات في هذه المسألة، وأن يتم إضافتها إلى الأنموذج المقترح[2].

---

1 - يندرج تحت مفهوم السلع غير الخاصة: السلع العامة الخالصة، وشبه السلع العامة.

2 - من باب المزيد من الإيضاح: ذكر في المتن أعلاه أن بعض الباحثين قد فهموا الرواد الأوائل في الاقتصاد فهما خاطئا، وظنوا أنهم قالوا: فشل السوق يستلزم تدخل الدولة كأمر محتم، وهذا الفهم مجانب للصواب، فالاقتصادي (Samuelson) يبين أن "عدم تدخل الدولة" لا يعني بالضرورة أن يوصلنا إلى الحالة المثالية، بعبارة أخرى: إن تدخل الدولة قد يأتي بثمار إيجابية، ولكن هذا لا يعني أن تدخل الدولة هو الطريق الوحيد للوصول إلى الحالة المثالية، فالوصول إلى تلك الحالة يمر عبر مرحلتين: أولاهما: اعتماد أنموذج عدم التدخل، وثانيهما: إضافة بعض الاعتبارات إلى هذا الأنموذج والتي تساهم في الوصول إلى الحالة المثالية، ومنها: مراعاة الجانب الاجتماعي.

وفي الآونة الأخيرة فإن (Hal Varian) يؤكد على ذلك بقوله :

لا تدعو النظرية المعيارية للسلع العامة إلى التدخل الحكومي لتوفير السلع العامة، فهي تقول : إذا توفرت السلع العامة في المجتمع، فإن الأسواق صغيرة الحجم لن تحقق نتائج فاعلة في توفيرها، فالنظرية الاقتصادية التقليدية سكتت فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان هناك أية آلية أخرى ستجعل الوضع أفضل حالا في السوق[1].

في الواقع، هناك طريقتان مألوفتان (أو شائعتان) لتوفير السلع العامة عن طريق القطاع الخاص : أولاهما العمل الخيري (charity)، وثانيهما عقود التأمين أو الثقة (assurance contracts)، فمن الأمور التي باتت معروفة في المجتمعات : أنه يمكن للمؤسسات الخيرية الخاصة أن تقوم بتوفير السلع العامة، فعلى سبيل المثال : تقوم مؤسسة (the Nature Conservancy) بشراء الأراضي من المزارعين والحكومات؛ بهدف المحافظة على الغابات والحيوانات المهددة بالانقراض، كما وتقدم مؤسسة (Planned Parenthood) المعلومات والخدمات المتعلقة بمنع الحمل، بهدف تعزيز الصحة العامة من خلال تقليل الأمراض المنقولة جنسيا وحالات الحمل غير المرغوب فيها[2]. فمن المفترض أن معظم المشاركين لديهم دوافع للسلوك الإيثاري، فهم يهتمون بغيرهم من الأفراد، ويحرصون على تحسين مستوى معيشتهم، بل وينسحب هذا الاهتمام على الكائنات الحيوانية، كما ويمكن توفير السلع العامة بغية تحقيق الربح أو الاستمتاع. فعلى سبيل المثال، يرسم بعض الأفراد الجداريات في الأماكن العامة، أو أنهم يزرعون الأشجار في الحدائق العامة بغية جعل مدينتهم أجمل، أو لاستعادة بيئة نباتية محلية. كما ويقوم آخرون بتوفير السلع العامة بدوافع لا تتعلق بالإيثار، كتوفيرها بهدف تحقيق الشهرة أو الثروة أو حاجة معينة، فمن الممكن مثلا أن يقوم أفراد تجمع معين (كالقبيلة أو العشيرة) بشحذ طاقاتهم؛ بهدف بناء جسر، أو شن حرب ضد تجمعات مجاورة. ومما لا لبس فيه، أنه يمكن توصيف هذا النوع من السلع بأنها ليست عامة على نحو خالص؛ وذلك لإمكانية استبعاد الأفراد –الذين لا يساهمون في توفيرها– من

---

[1] - توقع الباحثان (Mill and Sidgwick) أيضا: ينبغي مقارنة الطروحات المتعلقة بإخفاقات السوق بشكل دائم مع السياسات الحكومية التي قد تجعل من الوضع العام (المشكلة) أسوأ حالا، وذلك بالنظر إلى مشكلتي الحوافز والمعرفة التي يواجهها البيروقراطيون. (البيروقراطية: تطبيق القانون بقوة في المجتمعات المنظمة).

Medema: Steven, **The hesitant hand** and Mill: Sidgwick, **the evolution of the theory of market failure**, History of Political Economy 39(3): 331–358, 2007.

(ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص125).

[2] - وهذا على حد تعبير وثقافة الباحث الأصيل: "Jonathan Anomaly".

الانتفاع بها، أو استبعادهم من الاستفادة من أية مزايا اجتماعية أخرى، ففي هذه الحالة فإن أفراد المجتمع بإمكانهم توفير سلع جماعية (collective goods) من خلال ابتكار آليات الاستبعاد، وهذا يبين أن هناك العديد من السلع التي يبدو أنها عامة، ولكنها في الحقيقة يمكن تحويلها إلى سلع خاصة، أو إلى سلع عامة غير نقية (impure public goods) وذلك من خلال ابتكار آليات استبعاد متقنة. فإذا ما كان هذا صحيحا، فإنه لا يوجد أي مسوغ لقبول الافتراض المزعوم: "إن دور الحكومة ضروري ولازم لإنتاج السلع العامة وتوفيرها"، ومما تجدر الإشارة إليه: إن التساؤل عن السلع العامة، وأيهما أكثر كفاءة في توفيرها: القطاع الخاص أم الدولة؟ هو سؤال تجريبي[1] منفصل إلى حد ما عما نحن بصدد دراسته.

أما الطريقة الأخرى والتي يمكن من خلالها إنتاج السلع العامة وتوفيرها في المجتمعات عن طريق القطاع الخاص، فهي إنشاء المؤسسات الربحية، فهذه المؤسسات قد تكون أكثر مقدرة (من غيرها) على العثور على الأفراد الذين يبدون استعدادهم للمساهمة معا بشكل جماعي، ولكنهم يفتقرون إلى الثقة بأن أولئك الأشخاص الذين يفكرون بطريقة مماثلة سيقومون بدورهم على أكمل وجه؛ لذلك فإن هذه المؤسسات تتمكن –بعد هذه الخطوة– أن تقوم بفرض رسوم معينة لمساعدة هؤلاء على تنظيم (أو تنسيق) جهودهم من خلال صياغة عقد معين بين الأفراد الذين أبدوا استعدادهم للمشاركة. ومما تجدر الإشارة إليه: أنه يرتبط بالسلع العامة مشكلتان منفصلتان: أولاهما مشكلة الانتفاع المجاني (Free Rider) والتي تتمثل في عزوف الأفراد الذين يرغبون في الانتفاع بالسلع العامة عن الإنفاق المالي الذي يساهم في توفيرها في المجتمع، وثانيهما مشكلة الثقة (الضمان) والتي تتمثل في تخوف وقلق بعض الأفراد –الذين يرغبون في الانتفاع بالسلع العامة، وأبدوا استعدادهم للمساهمة المالية بهدف توفيرها– من أن بقية الأفراد لن يساهموا بما يكفي من أموال لتوفير هذا النوع من السلع. أما بالنسبة للسلع العامة المحلية، والتي لا ينتفع بها الكثير من الأفراد، فإنه يمكن صياغة عقود ثقة أو عقود ضمان ملزمة، بحيث تعالج كلا المشكلتين على نحو معقول. فهذا النوع من العقود يمكن أن يعالج مشكلة الثقة (الضمان)

---

[1] - والمراد بالسؤال التجريبي: هو السؤال الذي نتحقق من صحة الإجابة عنه بالملاحظة أو التجربة بدلا من النظرية أو المنطق الخالص. ينظر:

Webster's New World College Dictionary, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company, Fifth Edition, 2014. (https://www.yourdictionary.com/empirical).

من خلال فرض رسوم معينة (في أموال الأفراد أو أعمالهم) من أجل توفير السلع العامة فقط، وذلك إذا تعهد الآخرون بالمساهمة المالية؛ لتوفير السلع العامة. ولأن معظم السلع العامة ليست ثنائية التقسيم (not binary)[1] فإنه يمكن أن نتصور مجموعة من العقود التي يتم من خلالها إنتاج (أو توفير) العديد من أنواع السلع العامة، وبأحجام مختلفة منها. فالمؤسسات التي تتربح من الاكتتاب في مثل هذا النوع من العقود، فإن لديها الحافز أن تولي اهتماما بالغا لمدى استعداد الأفراد على اختلاف ثقافاتهم وأفكارهم للمساهمة بمبالغ مالية لتوفير السلع العامة. ومع ذلك، فإنه نظرا لتزايد عدد الأفراد المطلوبين لإنتاج السلعة العامة وتوفيرها، فمن المرجح أن يظهر السلوك الاستراتيجي، وأن ترتفع تكاليف المعاملات المالية (العقود). وهذا يعني أنه من غير المحتمل أن يتم إنتاج السلع العامة على نطاق واسع من خلال عقود الثقة (الضمان)، وخاصة السلع العالمية (global goods)، والسلع الممتدة لأجيال لاحقة (intergenerational goods) كالحد من المواد الكيميائية الملوثة لطبقة الأوزون. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن العقود يجب أن تكون قابلة للتنفيذ حتى تكون ذات فاعلية، فإنه ينبغي للحكومات أن تلعب دورا في توفير السلع العامة بشكل مستمر، حتى لو اقتصر دورها على وضع القواعد الحاكمة على العقود، وإتاحة التحكيم القضائي للمنازعات المتوقعة.

يشير الدور الحكومي في صياغة وتنفيذ القواعد الأساسية إلى أن انقسام إنتاج السلع العامة ما بين الإنتاج العام والإنتاج الخاص يعد متكلفا بعض الشيء، فبالإضافة إلى إنفاذ (أو تطبيق) العقود، والفصل في المنازعات، فإنه يمكن للحكومات تيسير إنتاج السلع العامة من خلال تعديل حقوق الملكية، أو تقليل تكاليف المعاملات (العقود)، فعلى سبيل المثال، إن إعفاء المؤسسات الخيرية الخاصة من الضرائب يعني أن الحكومة قد تيسر توفير السلع العامة دون أن يكون لها يد في إنتاجها بشكل مباشر. وفي الواقع، فإن

---

[1] - يطلق التركيب "ثنائي التقسيم" على قضية معينة تنقسم إلى قسمين رئيسين، فإن وجدت مسألة معينة تتبع هذه القضية ولكنها لا تندرج في أحد القسمين، وإنما تندرج تحت قسم ثالث، فعندئذ نستعمل التركيب: "ليست ثنائية التقسيم"، فمثلا: الإنسان ينقسم إلى قسمين رئيسين: الذكر والأنثى، فإن أردنا الحديث عن إنسان يحمل مواصفات الذكر والأنثى معا (الخنثى) فإننا ندرجه تحت مسمى التقسيم غير الثنائي، وعلى نفس الشاكلة: فالسلع بشكل عام: تنقسم إلى السلع العامة النقية والسلع الخاصة البحتة، فإن كان الحديث يدور عن السلع شبه العامة، فعندئذ نقول أنها ليست ثنائية التقسيم، أي أنها لا تندرج تحت القسم الأول أو تحت القسم الثاني. ينظر:

* **Webster's New World College Dictionary**, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company, Fifth Edition, 2014. (https://www.yourdictionary.com/nonbinary).

* Demsetz: Harold, **The private production of public goods**, once again, Critical Review, 1993, 7(4): 564. (ورد هذا التوثيق في **الدراسة الأصلية** ص125)

هذا قد يكون أفضل وأجدى في الحالات التي يعرف فيها الأفراد المجتمع المحلي معرفة جيدة، فهم بذلك أكثر قدرة على تحديد السلع العامة التي سينتفع بها أفراد المجتمع. ومع ذلك، فإنه من المناسب أن نبرز الفرق بين إنتاج الحكومة للسلع العامة بشكل مباشر، وبين إنتاجها بشكل غير مباشر من خلال توفير بيئة قانونية، أو توفير بنية تحفيزية، تعملان على تسهيل هذا الأمر للأفراد، فعلى سبيل المثال، إن أثمر التعليم عن منفعة عامة (متمثلة في) المواطنين الذين يتمتعون بمستوى معين من المهارة والكفاءة، فإنه يمكن للحكومات أن تنتج (أو توفر) السلعة العامة بشكل مباشر من خلال المؤسسات التعليمية (المدارس) التي تشرف عليها الحكومة، أو بشكل غير مباشر من خلال تمويل برنامج القسائم التعليمية (School Vouchers)[1]، بحيث يتم من خلال هذا البرنامج توفير التعليم بشكل تنافسي من قبل المؤسسات التعليمية التي يشرف عليها القطاع الخاص.

وهذا التمييز بين توفير السلع العامة بشكل مباشر، وتوفيرها بشكل غير مباشر يفيد الباحثين عندما يتناولون كفاءة الأسواق والحكومات في إنتاج السلع العامة[2]. والقاعدة العامة في هذا الباب: تميل الأسواق إلى تخفيض مستوى إنتاج السلع العامة، بينما تميل الحكومات إلى الإفراط في إنتاجها. وهذا صحيح إلى حد ما؛ لأن السياسيين يفتقرون إلى المعرفة الكاملة، ولأنهم ينفقون أموال الآخرين[3]. كما أن لديهم الحافز الكافي لتقديم العطايا والمنح (وهي في هذا المقام: توفير السلع العامة) لأقوى ناخبيهم سياسيا، وفرض التكاليف على الأفراد الأقل قوة. وقبل أن نختم بالقول: يجب على الحكومات أن توفر السلع العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، فإنه يجب أن نضع في اعتبارنا أن إجراءات الدولة قد تحدث آثارا خارجية جديدة ومشاكل جديدة متعلقة بالسلع العامة.

---

[1] - وصولا إلى مستوى أجود من التعليم، ولزيادة المنافسة بين المؤسسات التعليمية، فإن الدولة تقدم ما يطلق عليه القسائم التعليمية (School Vouchers)، وهي وثيقة تربط بين الحكومة والمؤسسة التعليمية الخاصة، بحيث تتعهد الحكومة بتقديم دعم مالي إلى المؤسسة مقابل أن تتعهد المؤسسة الخاصة بتقديم التعليم إلى الطلبة المستحقين لذلك الدعم. ينظر:
Sørensen: Tore Bernt, **School vouchers and the privileges of choice**, Education International Research, U.K, 2017, Page: 3.

[2] - على الرغم من أنني (أي: Jonathan Anomaly) أميل إلى التمييز بين الإنتاج العام والتوفير العام للسلع العامة؛ وأن معظم الباحثين الذين يتناولون السلع العامة لا يفرقون بين التوفير (provision) والإنتاج (production)، إلا أنني سألتزم بالتفرقة بين التوفير المباشر والتوفير غير المباشر، وسأستخدم لفظتي التوفير (provision) والإنتاج (production) بشكل متناوب. (ورد هذا الإيضاح في **الدراسة الأصلية** ص125).

[3] - افتقار السياسيين إلى المعلومات الكافية حول ماهية السلع العامة التي يحتاجها المجتمع، والحجم المناسب الذي ينبغي توفيره، ناهيك عن أن تمويل السلع العامة إنما يكون من الضرائب التي يدفعها الأفراد وليس من حسابهم الخاص، كل ذلك قد يحدو بهم إلى إنتاجها إلى حد الإفراط.